

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

### ورقة عمل مقدمة من اليابان

#### ١ - نظرة عامة

- ١ - إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تُعتبر حجر الأساس في نظام منع الانتشار النووي، وأساسا لتعزيز نزع السلاح النووي، قد أسهمت إسهامات كبيرة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠.
- ٢ - وفي ضوء التحديات التي واجهها مؤخرا نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مثل البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشبكات السرية للانتشار النووي، أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة انتشار الأسلحة النووية، ووسائل إيصالها يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولمعالجة هذه المشكلة يجب أن تعمل الدول جميعها على تعزيز سياساتها المتعلقة بعدم الانتشار، وأن تؤكد من جديد التزامها بمعاهدات وقواعد نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تشجع انضمام جميع الدول إلى هذه المعاهدات وتضمن امتثالها.
- ٣ - وبالنظر إلى البيئة الحالية للأمن الدولي فإن اليابان تعتبر أنه من المهم أن تتحد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار كي تتخذ إجراءات فعّالة للتعامل مع التحديات الناشئة التي تواجه نظام معاهدة عدم الانتشار، وتبذل جهودا لمواصلة تعزيز نظام المعاهدة. وكي تُسهم اليابان بشكل ملموس في العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض عام ٢٠٠٥ فإنها قدمت إلى كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية وورقات العمل التالية:

• NPT/CONF.2005/PC.I/WP.7

• NPT/CONF.2005/PC.II/WP.15 و NPT/CONF.2005/PC.II/WP.18

• NPT/CONF.2005/PC.III/WP.11 و NPT/CONF.2005/PC.III/WP.17  
و NPT/CONF.2005/PC.III/WP.18 و Corr.1

٤ - واستضافت اليابان أيضا الحلقة الدراسية المعنية بمعاهدة عدم الانتشار وعنوانها 'نحو مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥' التي عُقدت في طوكيو في ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وذلك من أجل إتاحة فرصة مواتية لتمهيد الطريق كي يتكامل بالنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

٥ - واليابان، باعتبارها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف الذري، لا تزال تطبق "المبادئ الثلاثة لعدم حيازة الأسلحة النووية" الخاصة بها، وهي "عدم امتلاك الأسلحة النووية، وعدم إنتاجها، وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان". وبمجالس الوزراء المتعاقبة في اليابان، ومن بينها مجلس الوزراء الحالي الذي يرأسه كوازومي، أوضحت بشكل متكرر "المبادئ الثلاثة لعدم حيازة الأسلحة النووية" ولم يحدث أي تغيير في موقف حكومة اليابان بالنسبة لاستمرارها في تأييد هذه المبادئ.

٦ - وقد عقدت اليابان، منذ انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الاتفاق والبروتوكول الإضافي للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصين بها، وذلك سعيا منها لضمان شفافية أنشطتها النووية ذات الصلة. وعلاوة على هذا، فإنه في عام ١٩٩٥ أعلنت اليابان القانون الأساسي للطاقة الذرية الذي ينص على أن يكون استخدام الطاقة الذرية لليابان مقتصرًا بدقّة على الأغراض السلمية.

## ٢ - نزع السلاح النووي

٧ - إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تهدف إلى تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي معا. ومما يُعد واحدا من أهم الإنجازات للسلم والأمن الدوليين أن أغلبية ساحقة من البلدان قررت نبد امتلاك الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تأخذ هذا الإنجاز بجدية. وينبغي الإشارة في هذا الشأن إلى أن القرار الذي أُتخذ في عام ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى كان جزءا لا يتجزأ من مجموعة "مبادئ وأهداف" تشمل تشجيع نزع السلاح النووي. والدول الحائزة لأسلحة نووية مدعوة للاستجابة إلى هذا التصميم الحاسم من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وذلك من خلال قيامها بتحقيق تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي.

٨ - وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على أن يكون العالم عالما سلميا ومأمونا وخاليا من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أن تعمل الدول الحائزة لأسلحة نووية

على تعزيز تدابير نزع السلاح وعلى مواصلة اتخاذ هذه التدابير. واليابان تدعو، من هذه الناحية، إلى أن تتخذ الدول الحائزة لأسلحة نووية مزيدا من الخطوات في اتجاه تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إجراء تخفيضات أكبر في جميع أنواع الأسلحة النووية، مع مزيد من الشفافية وبطريقة لا يمكن عكس اتجاهها، وأن تعمل أيضا على زيادة تقليص الوضع التشغيلي لنظم الأسلحة النووية بطرائق تؤدي إلى تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. وتؤكد اليابان من جديد أيضا، بهذه المناسبة، أنه من الضروري تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، وذلك من أجل تقليل احتمالات استخدام هذه الأسلحة في أي وقت إلى الحد الأدنى ولتسهيل عملية إزالتها بالكامل. وفي السنوات الأخيرة أصبح التعبير عن القلق إزاء تزايد إمكانات استخدام الأسلحة النووية أكثر تواترا. واليابان، باعتبارها الأمة الوحيدة التي عانت من القصف النووي، حثت بقوة على عدم تكرار الدمار النووي في أي وقت. واليابان مقتنعة بأنه ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن لتفادي ذلك. ويجب أن تكون عقبة استخدام الأسلحة النووية عند أعلى مستوى ممكن. ومن هذه الناحية تعتقد اليابان بأنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي على علم كامل وعلى وعي دائم بالآثار البشعة والتي تدوم لفترات طويلة لاستخدام الأسلحة النووية.

٩ - ومن الضروري بالنسبة للدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تعمل بإخلاص على تحقيق تقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي، التي أُنقِص عليها في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وذلك في العملية التي تهدف إلى التخلص من تلك الأسلحة. وقد قدمت اليابان في كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ قرارا عنوانه "مسار إلى إزالة الأسلحة النووية بالكامل". وهذه القرارات تحدّد خطوات معينة في اتجاه إزالة الأسلحة النووية بالكامل، استنادا إلى اتفاقات مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، كما أنها تناشد المجتمع الدولي ويسترعي اهتمامه إلى ضرورة أن يحقق تقدما في نزع السلاح النووي.

#### (أ) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٠ - تُعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية علامة تاريخية في تشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وذلك من حيث أنها تقيّد انتشار الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الدعامات الرئيسية لنظام معاهدة عدم الانتشار وإجراء عمليا ومحددا في اتجاه إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. والجهود التي بُذلت من أجل تحقيق انضمام جميع الدول إلى المعاهدة أدت إلى توقيع ١٧٥ دولة ومصادقة ١٢٠ دولة على المعاهدة في فترة الثماني سنوات التي انقضت منذ اعتمادها في عام ١٩٩٦.

غير أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، وهو ما يؤثر سلبا على مستقبل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وبنال من مصداقية معاهدة عدم الانتشار.

١١ - وتعتبر اليابان أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر له أهمية وإلحاحية بالغة، وعملت بدأب من أجل تحقيق هذا الهدف، وما انفكت اليابان تدعو بنشاط، في المناسبات الثنائية وفي المحافل المتعددة الأطراف، جميع الدول التي لم توقع، ولم تصادق، بعد على المعاهدة، وخاصة الدول التي تعتبر مصادقتها على المعاهدة مطلوبة لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى أن توقع، وتصادق على المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. وقرار الأمم المتحدة المذكور أعلاه الذي قدمته اليابان، والذي يبرز أهمية بدء نفاذ المعاهدة، اعتمد مرة أخرى بتأييد ساحق في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤. وحضر يوريكو كاواوششي، الذي كان في ذلك الوقت وزيرا للخارجية، المؤتمر الثالث المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، من أجل توجيه مناقشة شخصية قوية.

١٢ - واشتركت اليابان مع أستراليا وفنلندا وهولندا في استضافة الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد شدّد البيان الوزاري المشترك الذي صدر بهذه المناسبة على أن إحراز تقدم في دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر من شأنه أن يساهم أيضا في تحقيق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ لنتيجة إيجابية.

١٣ - واستجابة للإعلان الختامي للمؤتمر الثالث المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يتعين على البلدان التي لم توقع، أو لم تصادق، بعد على تلك المعاهدة، وخاصة الإحدى عشرة دولة التي تعتبر مصادقتها على المعاهدة شرطا لدخولها حيز النفاذ، أن تفعل ذلك.

١٤ - ومن المهم أيضا أن يتواصل بذل الجهود كي تضع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظاما للتحقق من حظر التجارب النووية بحيث يشمل ذلك نظام الرصد الدولي. وكجزء من عملية وضع نظام الرصد الدولي حقق إنشاء مرافق الرصد المحلية تقدما منتظما تحت إشراف نظام التشغيل الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أسهمت اليابان أيضا في القرار الذي أُخذ في الدورة الاستثنائية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن إمكان تقديم اللجنة التحضيرية مساهمات إلى نظم الإنذار عن أمواج تسونامي وإلى نظم الإنذار المبكر الأخرى في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٥ - وانتُخب السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان لدى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رئيساً للجنة لعام ٢٠٠٤، وبذل السفير كل جهد ممكن من أجل بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر.

١٦ - وتعتقد اليابان اعتقاداً راسخاً بأنه ريثما يبدأ دخول المعاهدة حيز النفاذ يتعين على البلدان جميعها أن تحافظ على الوقف الاختياري الحالي المفروض على تفجيرات اختبارات الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى. وتجدد الإشارة أيضاً مرة أخرى إلى أن مجلس الأمن قد دعا جميع البلدان في الفقرة ٣ من قراره ١١٧٢ (١٩٩٨) إلى عدم إجراء أي تفجير تجربي لأسلحة نووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، وفقاً لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتحت اليابان بقوة، مرة أخرى، جميع الدول على عدم إجراء أية تفجيرات لاختبار الأسلحة النووية.

#### (ب) معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

١٧ - مما يؤسف له حقاً أنه على الرغم من اختتام أعمال مؤتمر الأطراف الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يبدأ مؤتمر نزع السلاح حتى الآن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب أن تبدأ هذه المفاوضات دون تأخير. وينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، وللأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلاف الدول، أن تواصل، أو تعلن، فرض الوقف الاختياري لإنتاج مواد انشطارية لأية أسلحة نووية وذلك إلى حين بدء نفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي إجراء هام لتشجيع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وسيكون إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أساسية على طريق الإزالة الكاملة للترسانات النووية، كما أنه سيسهم أيضاً في منع الانتشار النووي من خلال فرض حظر عالمي على إنتاج مواد انشطارية لأسلحة نووية وفي تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة هذه المواد من خلال نظام التحقق الذي وضعته المعاهدة.

١٨ - وكإسهام محدد في بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، قدمت اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ورقة عمل تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتهدف إلى تعميق المناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية للمعاهدة وتسهيل بدء المفاوضات في وقت مبكر.

١٩ - وتعتبر اليابان أن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح يمثل مهمة أساسية ويحقق، بالتالي، بدء المفاوضات، في وقت مبكر، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتبذل اليابان أقصى جهودها لإزالة الجمود الحالي في الموقف بالنسبة لمؤتمر

نزع السلاح. وقد ضاعفت اليابان مساعيها خلال رئاستها مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل تحقيق ذلك الغرض؛ وقام يوريكو كاواجوشي، وزير خارجية اليابان في ذلك الوقت، خلال تلك الفترة، في ٤ أيلول/سبتمبر، بزيارة لمؤتمر نزع السلاح ووجه مناشدة لاستئناف المناقشة الموضوعية في المؤتمر في وقت مبكر، مشددا على ضرورة، وإلحاحية، بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

### (ج) خفض الدول الحائزة لأسلحة نووية لتلك الأسلحة

٢٠ - ترحب اليابان بالتقدم الذي أحرزته الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن خفض أسلحتها النووية، بما في ذلك استكمال تخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "ستارت - ١"، وتدابير خفض من طرف واحد، وبدء نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي أبرمت بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والتي ينبغي أن تكون بمثابة خطوة في اتجاه مزيد من نزع السلاح النووي.

٢١ - وتقدر اليابان كثيرا معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي أبرمت من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وذلك باعتبار أنها تضمن، بشكل ملزم قانونا، خفض الأسلحة النووية الهجومية التي أعلن عنها بالفعل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وتشجع اليابان الدولتين على تنفيذ هذه المعاهدة بالكامل، وعلى مواصلة مشاوراتهما المكثفة، وفقا للإعلان المشترك المتعلق بالعلاقة الاستراتيجية الجديدة بين الدولتين. وتعتقد اليابان بأنه ينبغي أن تعمل الدول الحائزة لأسلحة نووية جميعها على خفض ترساناتها النووية، وتأمل في أن تقوم الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، من طرف واحد أو من خلال مفاوضات، بإجراء مزيد من التخفيضات على ترساناتها النووية دون انتظار لتنفيذ التخفيضات التي جرى التعهد بها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد تأمل اليابان، أن تبدأ الدولة (الدول) الحائزة لأسلحة نووية، التي لم تتخذ هذه التدابير حتى الآن، في خفض ترساناتها النووية على الفور.

### (د) الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

٢٢ - يتعين على جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية غير استراتيجية أن تتخذ تدابير لخفض هذه الأسلحة، مع المحافظة على الشفافية، وفقا لما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠. وخفض الأسلحة

النووية غير الاستراتيجية ذو أهمية حاسمة للسلم الإقليمي والدولي، وكذلك لعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. وإضافة إلى هذا تأمل اليابان في أن يعمل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تنفيذ مبادرتهم المتعلقة بخفض قوتهم النووية غير الاستراتيجية بالكامل وطواعية، حسب ما أعلن في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، وأن يوفر بيانات عن حالة تنفيذ هذه المبادرات.

#### (هـ) تقديم المساعدة من أجل إزالة مواد نووية في دول الاتحاد السوفياتي سابقا

٢٣ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ أعلنت اليابان عن عزمها على تقديم مساهمة تزيد قليلا عن ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، بحيث يخصص مبلغ ١٠٠ مليون دولار منها لبرنامج التخلص من الفائض الروسي من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة ويخصص المبلغ الباقي لمشاريع أخرى مثل تفكيك الغواصات النووية.

#### تفكيك الغواصات النووية

٢٤ - قدمت اليابان، بالفعل، مساعدتها إلى الاتحاد الروسي بإمدادها بمرفق عائم لتجهيز ومعالجة النفايات المشعة السائلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأ كل من اليابان والاتحاد الروسي المشروع الأول لتفكيك الغواصات النووية التي أُخرجت من الخدمة (من الفئة فيكتور الثالث)، واستكمل هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي الوقت الحالي تبذل جهود كبيرة من جانب اليابان وروسيا لوضع ترتيبات تنفيذية من أجل تفكيك خمس غواصات نووية إضافية أُخرجت من الخدمة.

#### إدارة الفائض الروسي من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة والتخلص منه

٢٥ - تم سحب كمية كبيرة من المواد النووية، التي تشمل بلوتونيوم صالحا للاستخدام في الأسلحة، من الأسلحة النووية التي تم تفكيكها نتيجة لجهود نزع السلاح النووي الجارية، التي تبذل من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وهناك مهمة عاجلة تتمثل في الحيلولة دون استخدام هذه المواد من جديد لأغراض عسكرية أو انتقالها إلى بلد ثالث أو إلى جماعة إرهابية من وجهة نظر نزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. والجهود التي تبذلها اليابان في هذا المجال لها شقان. أولا، تم بنجاح ولأول مرة في العالم التخلص، بمساعدة من اليابان، من ٢٠ كيلوغراما من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة، بما يعادل رأسين أو ثلاثة رؤوس نووية حربية، وذلك بالاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة التي طورها علماء روسيون. وثانيا، وكما ذكر أعلاه، تعهدت اليابان بتقديم ١٠٠

مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج متعدد الأطراف للتخلص من فائض البلوتونيوم الروسي الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة، وشاركت بنشاط في المفاوضات التي تهدف إلى وضع مثل هذا البرنامج. واليابان لديها أمل كبير في أن يتم في أقرب وقت ممكن حل المسائل المعلقة، مثل المسؤولية وطرائق التخلص من المواد النووية وإدارة البرنامج، وفي أن يبدأ بالفعل التخلص من المواد النووية. وتشدد اليابان، ضمن دول أخرى، على أهمية التحقق الذي سيكون مطلوباً لتقديم تأكيدات موثوق منها بالالتزام بالاتفاقات ذات الصلة وبأن نزع السلاح النووي لن يعكس اتجاهه. وتأمل اليابان في أن تستكمل، وتنفذ، المبادرة الثلاثية المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي أن توضع عملية الرصد والتفتيش الملائمة موضع التنفيذ.

### المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا

٢٦ - وقعت اليابان في عام ١٩٩٢ "الاتفاق المتعلق بإنشاء المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا"، وهي ما انفكت تدعم هذا المشروع بنشاط منذ افتتاح المكتب الرئيسي للمركز في موسكو في آذار/مارس ١٩٩٤.

### تقديم المساعدة لإزالة مواد نووية في دول الاتحاد السوفياتي السابق، خلاف الاتحاد الروسي

٢٧ - بالنسبة لدول الاتحاد السوفياتي السابق، خلاف الاتحاد الروسي، نفذت اليابان مشاريع، مثل مشروع تقديم المساعدة لإنشاء نظام حكومي للمحاسبة المتعلقة بالمواد النووية ومراقبتها في أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس، ومشروع تقديم المساعدة الطبية إلى العمال المشتركين في تفكيك الأسلحة النووية في أوكرانيا وكازاخستان.

### (ز) تقديم التقارير

٢٨ - يعد تقديم تقارير منتظمة من قبل جميع الدول الأطراف عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إحدى الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ ووسيلة فعالة لتيسير تنفيذ تدابير محددة لترع السلاح.

٢٩ - ومن المشجع أنه قُدم إلى الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية عدد من التقارير يزيد عن عدد التقارير التي قدمت إلى الدورة الأولى، بما يسهم في تعزيز الشفافية. هذا وقد قدمت اليابان هي الأخرى تقريرها الشامل إلى كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية.

وتأمل اليابان في الحفاظ على هذا الاتجاه وتعزيزه بقدر أكبر. وينبغي الاستمرار في مناقشة أساليب محددة لتقديم التقارير.

٣٠ - وتتطلع اليابان إلى جميع الدول الأطراف، ولا سيما الحائزة للأسلحة النووية، لتقديم تقارير عن جهودها المبذولة صوب نزع السلاح النووي

### ٣ - عدم الانتشار

(أ) تعزيز الالتزامات إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣١ - تعلق اليابان أهمية كبيرة على تعزيز موثوقية نظام عدم الانتشار، وتعتبر تعزيز قدرة أنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كفالة عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها والتي أُخضعت للضمانات في كل دولة من الدول وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في الدولة برمتها أمراً حيوياً.

٣٢ - وفي هذا الصدد، تذكر اليابان جميع الدول الأطراف بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ توصي، في جملة أمور، بالنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع وتيسير إبرام وبدء إنفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، وترحب اليابان بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع "خطة عمل لتشجيع إبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية" التي كان آخر تحديث لها في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وللسعي إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

٣٣ - وتعتقد اليابان بأن تحقيق انضمام جميع الدول إلى البروتوكول الإضافي هو الوسيلة الأكثر واقعية وفعالية لتعزيز نظام عدم الانتشار الدولي الراهن، ذلك أن في وسع البروتوكول الإضافي الاضطلاع بدور محوري في زيادة شفافية الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية والتي تقوم بها الدول وذلك بإمداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقدره معززة على التحقق، في جملة أمور، من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها وكذا التحقق من معلومات إضافية عن أنشطة البحث والتطوير والتصدير والاستيراد ذات الصلة بالأسلحة النووية.

٣٤ - ومنذ إبرام بروتوكولها الإضافي في عام ١٩٩٩، ما انفكت اليابان تقوم، على نحو نشط، بالمبادرات، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المشابهة لليابان في أفكارها، بهدف تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تحقيق انضمام جميع

الدول إلى البروتوكول الإضافي. وكرست اليابان جهودا لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك استضافة الندوة الدولية لزيادة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ٢٠٠١، والمؤتمر الدولي المعني بتحقيق انضمام أوسع للضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والإسهام في سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية من حيث الموارد المالية والبشرية. واستضافت اليابان أيضا جولة المحادثات الآسيوية الثانية الرفيعة المستوى المعنية بعدم الانتشار في شباط/فبراير ٢٠٠٥، التي ناقشت فيها بعمق مسألة تحقيق انضمام جميع الدول إلى البروتوكول الإضافي، واضطلعت اليابان بأنشطة توعية خارجية أخرى على نحو مستقل وعلى نحو مشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان الشبيهة في الأفكار. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في عام ٢٠٠٤ (GC (48)/RES/14)، والذي ينوه "بالجهود الجديرة بالثناء والتي بذلتها اليابان" في "تنفيذ عناصر خطة العمل". وعلاوة على ذلك ما فتئت اليابان تقوم، منذ عام ٢٠٠٤، مع أعضاء مجموعة البلدان الثمانية الآخرين بمساع عالمية النطاق لتيسير زيادة انضمام الدول إلى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

٣٥ - وقد أدت هذه الجهود، مع الجهود التي بذلتها الدول الأخرى والأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى زيادة مستوى الاهتمام بأهمية البروتوكول الإضافي وفهمه، وإلى تحقيق زيادة مطردة في عدد الدول التي وقعت على بروتوكول إضافي و/أو أبرمت هذا البروتوكول في الأعوام الأخيرة. ويبلغ عدد البلدان التي أصبحت البروتوكولات الإضافية نافذة لديها ٦٥ بلدا مقابل ٩ بلدان في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حين عقد آخر مؤتمر للأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الجدير بالذكر أن ٢٤ بلدا قد بدأت إنفاذ البروتوكولات الإضافية فيها في عام ٢٠٠٤ على الرغم من أن هذا العدد لَمَّا يصل بعد إلى مستوى مهم. وعليه تحث اليابان الدول الأطراف التي لما تبرم بعد اتفاق الضمانات الشاملة و/أو بروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك من غير ما إبطاء. وتعتقد اليابان بضرورة أن يشكل نظام الضمانات المعزز معيار الضمانات الذي تقتضيه الفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدءا من تاريخ معين.

٣٦ - وترحب اليابان بفراغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية من وضع الإطار المفاهيمي النظري لضمانات متكاملة وتطبيقها هذا الإطار على الدول الأطراف التي حققت سجلا سلوكيا حسنا بشأن أنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية استنادا إلى متطلبات الضمانات الشاملة وكذلك إلى البروتوكولات الإضافية أيضا وتدرك اليابان مدى أهمية

ترويج اعتماد ضمانات متكاملة بغية تحقيق الفعالية والكفاءة القصويين لأنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حدود الموارد المتاحة، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة للضمانات ومتطلبات التحقق التي تشهد ازديادا مطردا. وتشجع اليابان جميع الدول الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز نهج الضمانات المتكاملة. وتذكر اليابان الدول الأطراف كافة بأن الأخذ بضمانات متكاملة في أي من الدول يتطلب من هذه الدولة تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها وكذا البروتوكول الإضافي لهذا الاتفاق.

٣٧ - وإدراكا منها للحاجة الشديدة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لسد الثغرات في نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية ونظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن اليابان تؤيد فكرة إنشاء لجنة خاصة تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعنى بالضمانات والتحقق وهي فكرة جرى اقتراحها ومناقشتها سابقا في اجتماع مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠٠٥. وتبدي اليابان استعدادها للمشاركة في مناقشة أخرى بشأن هذه المشاركة.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، يعد تعزيز نظام عدم الانتشار مسألة ينبغي أن تضم أيضا الأطراف من غير الدول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظرا للأهمية البارزة لتعزيز عدم الانتشار فإن اليابان تدعو الأطراف من غير الدول إلى إخضاع موادها النووية كافة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى إبرام بروتوكول إضافي.

#### (ب) ضوابط التصدير

٣٩ - يعد دور ضوابط التصدير، حسب ما تقتضيه الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة، أمرا أساسيا لا غنى عنه لتحقيق عدم الانتشار النووي. وقد عزز الكشف عن شبكة الدكتور خان السرية أهمية ضوابط التصدير كوسيلة أساسية لبلوغ هذا الهدف.

٤٠ - وفي هذا الصدد، اضطلعت نظم ضوابط التصدير المتعددة الجنسيات ذات الصلة بالمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية، من مثل لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية بدور هام في كفاءة تنفيذ الالتزام في ما يتعلق بضوابط التصدير بموجب المعاهدة. وتحت اليابان الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإنشاء وتنفيذ قوانين وأنظمة وطنية فعالة مناسبة بشأن ضوابط التصدير للمواد النووية وذات الصلة بالمجال النووي ذات الاستعمال المزدوج على حد سواء، استنادا إلى تفاهات لجنة زانغر (INFCIRC/209/Rev.2) والمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية (INFCIRC/254/Rev.7/Part 1 و INFCIRC/254/Rev.6/Part 2) على فعل ذلك. وفي هذا الصدد، تلاحظ اليابان أن القرار ١٥٤٠ الذي اتخذته مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يقتضي من الدول كافة وضع ضوابط تصدير وطنية فعالة وتطويرها واستعراضها وتحديثها واستكمالها.

٤١ - وحسب ما دعت إليه مؤتمرات الأطراف السابقة لاستعراض المعاهدة، دأبت لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية على الاضطلاع على نحو نشط بأنشطة توعوية ترمي إلى مساعدة الدول الأطراف على الوصول إلى فهم أفضل لأنشطة لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية وكذلك إلى مساعدة هذه الدول على وضع قوانين وأنظمة محلية لضوابط التصدير. وتعتقد اليابان بأن في وسع نظم ضوابط التصدير المتعددة الجنسيات أداء دور أكثر أهمية وحسما في مساعدة الدول الأطراف على إنشاء وتنفيذ قوانين وأنظمة وطنية فعالة ملائمة لضوابط التصدير حسب ما يقضي بذلك مجلس الأمن في قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

### ضوابط خاصة بشأن نقل المواد والمرافق والمعدات والتكنولوجيا الحساسة

٤٢ - على وجه الخصوص، تدرك اليابان ضرورة الأخذ بتدابير جديدة تضع قيودا خاصة على نقل المواد والمرافق والمعدات والتكنولوجيا الحساسة التي قد تستعمل في استحداث أسلحة نووية من مثل تلك المتصلة بالإغناء وإعادة المعالجة، ونحض الدول الأطراف كافة على ممارسة ضبط النفس واليقظة بشأن عملية النقل هذه.

وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالجهود الدؤوبة المتواصلة الرامية إلى تحديث المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية التي تبذلها الحكومات المشاركة في المجموعة المذكورة.

### إبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية شرط مسبق للتوريد

٤٣ - في ما يتعلق بالضمانات التي تقتضيها الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة، تحض اليابان الدول الأطراف على أن تؤكد من جديد الفقرة ١٢ من المقرر ٢ (مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي) الذي اتخذته في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ التي اتفقت فيها الدول الأطراف على أن تقتضي ترتيبات توريدات الأسلحة النووية الجديدة إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، كشرط مسبق ضروري، قبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتحض اليابان الدول الأطراف على الموافقة على أن ترتيبات توريد المواد النووية الجديدة من جميع البنود في القائمة الموجبة للتطبيق الواردة في تفاهمات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية للجزء الأول من مجموعة موردي المواد النووية تقتضي، كشرط ضروري مسبق، إبرام بروتوكولات إضافية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بتواصل الجهود الدؤوبة، التي تبذلها الحكومات المشتركة في نظم ضوابط التصدير المتعددة الجنسيات ذات الصلة، من أجل تحديث واستكمال تفاهمات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية.

## وسائل إيصال الأسلحة النووية

٤٤ - استنادا إلى أن ديباجة المعاهدة تشير إلى وجوب أن تُزال من الترسانات الوطنية الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، فإن مسألة انتشار الأسلحة النووية ينبغي معالجتها بالاقتران مع مسألة انتشار وسائل إيصالها.

٤٥ - وفي هذا الصدد، أدى نظام ضوابط التصدير المتعدد الجنسيات المتعلقة بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل والمواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة، من مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، دورا هاما في احتواء خطر انتشار وسائل الإيصال هذه. وتواصل اليابان، بوصفها عضوا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الحفاظ على ضوابط شديدة على التصدير لمنع انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل والمواد والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، شاركت اليابان وساهمت بعمق في صياغة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وتعرب اليابان عن تقديرها الكبير للإطلاق الناجع لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ولاتخاذ الجمعية العامة القرار ٩١/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن هذه المدونة الذي حظي بدعم ١٦١ بلدا، وما فتئت اليابان تبذل جهودها لتحقيق انضمام جميع الدول إلى مدونة قواعد السلوك هذه، بتشجيع الحوار مع الدول غير المشاركة، ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

## (ج) تدابير مكافحة الإرهاب الدولي

٤٧ - منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جدد المجتمع الدولي وعيه بالخطر الحقيقي المصلت فوق الرؤوس، لحصول الإرهابيين على أسلحة ومواد نووية. ومنعا للإرهاب الذي يشمل استعمال أسلحة أو مواد نووية، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن يبذل جهودا فردية وجماعية في ما يتعلق بتبادل المعلومات ومراقبة الحدود والحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وفي هذا الصدد، تحض اليابان الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على المشاركة في مؤتمر المفوضين الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وعلى الموافقة على التعديلات لتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٤٨ - وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور أساسي تؤديه في هذا المجال. ذلك أن اليابان قد أسهمت بمبلغ نصف مليون دولار في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة

الذرية، ومولت، بالمشاركة مع البلدان ذات الأفكار الشبيهة، المشروع الرامي إلى النهوض بنظام المحاسبة والمراقبة للمواد النووية في مرفق صنع الوقود "ULBA" في كازاخستان. ولما كانت الإدارة المأمونة والمضمونة للموارد المشعة ستحظى بأهمية متزايدة فإن اليابان تؤيد اقتراح الولايات المتحدة بتحسين المراقبة العالمية للمصادر المشعة. وتؤيد اليابان مدونة قواعد السلوك المنقحة المعنية بسلامة وأمان المواد المشعة، التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وكذا التوجيهات المتعلقة باستيراد المواد المشعة وتصديرها، التي أقرها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٤، وتدعو البلدان الأخرى إلى دعم التدابير الضرورية واتخاذها لتنفيذ كل منهما.

٤٩ - واليابان على يقين من أن في وسع البروتوكول الإضافي أداء دور هام في منع وقوع المواد الحساسة هذه في أيدي الإرهابيين لأن هذا البروتوكول يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تلقي معلومات إضافية عن تصدير واستيراد المواد ذات المصدر النووي والمواد والمعدات غير النووية التي لا يغطيها اتفاق الضمانات الشامل. وعليه ينبغي تشجيع إبرام بروتوكولات إضافية من زاوية مكافحة الإرهاب أيضا.

#### (د) نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي

٥٠ - تشترك اليابان في وجهة النظر القائلة بأن نظام "منع الانتشار النووي في حاجة إلى تعزيزه على جناح السرعة للحفاظ على أمن المجتمع الدولي واستقراره وتحسينهما. ذلك أن وجود نظام معزز أمر حيوي هو الآخر لتحسين البيئة الأمنية لليابان، التي تواجهها على نحو مباشر التحديات التي تطرحها البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ما يتعلق بالنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي فإن اليابان تقدر الجهود الحثيثة التي يبذلها فريق الخبراء الدوليين لإصدار تقرير عن هذه المسألة.

٥١ - ويقترح التقرير عن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، من أجل الحفاظ على هذا الزخم، خمسة نهج، ويوصي بأن تولي الاهتمام إلى هذه النهج الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها، والصناعة النووية ومنظمات نووية أخرى. وتُعرب اليابان عن إيمانها القوي بضرورة أن تخضع للمناقشة الكاملة، إذا كان لا بد للمجتمع الدولي من النظر مرة أخرى في هذه المسألة، النقاط التالية، التي لم يناقشها فريق الخبراء الدوليين مناقشة كافية، لأسباب منها محدودية ولايته.

٥٢ - النقطة الأولى هي أن من الضروري إجراء دراسة وافية بشأن كيفية إمكان أن تسهم النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي. فعلى وجه الخصوص، يغدو من الضروري أن ننظر على نحو مستفيض في ما إذا كانت النهج المتعددة

الأطراف لدورة الوقود النووي ستسهم بالفعل، وكيفية ذلك، في حل مسائل البلدان التي خرقت التزاماتها الدولية إزاء عدم الانتشار، أو مسائل البلدان التي تثير القلق من حيث الانتشار والتي قد تقع في الحرق في المستقبل.

٥٣ - النقطة الثانية هي أن من الأهمية أيضا أن ننظر في ما إذا كانت هذه النهج المتعددة الأطراف لن تؤثر، على نحو لا مسوغ له، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي تقوم بأنشطة نووية وهي تحظى بثقة المجتمع الدولي بها وذلك بإيفائها بأمانة بالتزاماتها إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبضمانها شفافية عالية عن أنشطتها النووية. ولا ينبغي للنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي أن تؤثر على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب دولة غير حائزة لأسلحة نووية، ولا سيما حين تكون هذه الدولة قد صادقت على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وتقوم بتنفيذ كامل للاتفاق والبروتوكول على حد سواء، وحين تكون، نتيجة لذلك، قد نالت استنتاجا من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه لا يوجد ما يشير إلى تحويل للمواد النووية المعلن عنها والتي أخضعت للضمانات أو إلى تحويل للمواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها للدولة ككل.

٥٤ - والنقطة الأخيرة هي أنه يتعين إجراء دراسة أخرى بشأن كيفية أن تضمن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بصورة فعلية، الإمداد بالوقود النووي والخدمات النووية، إذا ما وضع في الاعتبار أن الإمداد بالوقود النووي والخدمات النووية يمكن أن يتأثر بسهولة بالحالة السياسية الدولية وأنه، بطبيعته، لا يمكن التنبؤ به. ومما يحظى بأهمية خاصة مسألة كيف يكون في وسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون ضامنا فعليا للوقود النووي والخدمات النووية في ظل هذه الظروف؟

٥٥ - وتعرب اليابان عن إيمانها القوي بأنه إذا ما اتفق المجتمع الدولي على مواصلة المناقشة بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي فإن النقاط المذكورة آنفا ينبغي تناولها وفحصها فحصا مستفيضا.

#### ٤ - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

٥٦ - بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتمتع جميع الدول الأطراف بالحق، غير القابل للتصرف، في إنشاء بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

٥٧ - وتعرب اليابان عن التزامها التزاما تاما باحترام هذا الحق ما دام الغرض من هذا الإنماء هو سلميا لا غير. على أنه في الوقت ذاته، بينت الحالات التي برزت مؤخرا في ما يتعلق بالالتزامات نحو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن على المجتمع الدولي أن يتوخى اليقظة بما يحول دون إمكان استغلال هذا الحق تحت غطاء "الأغراض السلمية".

٥٨ - وقد ضُمت الضمانات المعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية كجزء أساسي في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمنع مثل هذا الاستغلال. وعليه فإن من الأهمية الحيوية لجميع الدول الأطراف أن تمثل جميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها التزامات الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية، وذلك بهدف منع تحويل الطاقة النووية للاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. ونظرا إلى أهمية هذه المسألة فإن اليابان على استعداد للمشاركة بهمة في المناقشات المتعلقة بكيفية تناول مسائل الاستغلال الممكن للحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. على أن أي تدبير لمكافحة الاستغلال الممكن لا ينبغي أن يؤثر على نحو غير مبرر على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب دولة غير حائزة للأسلحة النووية تضطلع وهي تنعم بثقة المجتمع الدولي بها، بأنشطة نووية لاستيفائها بأمانة لالتزاماتها بموجب المعاهدة وبضمانها شفافية عالية لأنشطتها النووية.

٥٩ - هذا وقد تمتعت اليابان، من جانبها كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالحق في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعززت هذا الحق، فيما كانت تحظى بثقة المجتمع الدولي. وقد امتثلت اليابان امتثالا تاما اتفاقها الخاص بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي، وكفلت شفافية عالية لأنشطتها النووية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالبلوتونيوم، بغية زيادة الثقة الدولية بها.

٦٠ - ويعد استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية أمرا حيويا، لا لتأمين إمداد مستقر من الطاقة ولكن لمنع الاحترار العالمي أيضا. وتواصل اليابان بحث وتطوير نظم نووية مبتكرة من شأنها أن تكون أكثر أمنا وأكثر كفاءة، وكذا أكثر مقاومة للتحويل والانتشار، ومن شأنها كذلك توسيع نطاق استعمال الطاقة النووية ليشمل مجالات جديدة من مثل إنتاج الهيدروجين.

٦١ - وتعتبر اليابان أيضا الأولوية العليا لسلامة أنشطتها ومرافقها النووية. وفي هذا الصدد، ترى اليابان أن لاتفاقية السلامة النووية والاتفاقية المشتركة المتعلقة بالإدارة المأمونة للوقود المستهلكة وبالإدارة المأمونة للنفايات المشعة أهمية عظيمة، وتحض اليابان تلك البلدان التي

لم تبرم بعد هاتين الاتفاقيتين على فعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتود اليابان أن تنوه بأن اجتماع الأطراف للاستعراض الأول المتعلق بالاتفاقية المشتركة، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، في فيينا، قد أسهم في تعزيز السلامة العالية للوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة. وفي هذا السياق، فإن اجتماع الأطراف للاستعراض الثالث عملاً باتفاقية السلامة النووية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ قد كان له دور هام في تعزيز السلامة النووية العالمية. وعلاوة على ذلك، تسلم اليابان بالدور الهام في تعزيز "ثقافة السلامة" العالمية، آخذة بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية للسلامة والتدريب، وستواصل اليابان تقديم إسهامات إلى أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، أسهمت اليابان إسهاماً عظيماً في جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من مثل شبكة السلامة النووية لآسيا، المبدولة لتحسين السلامة النووية في منطقة آسيا.

٦٢ - ويعد التعاون التقني الدولي في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية أحد ثلاثة أركان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويضطلع بدور رئيسي في بلوغ هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه، ستواصل اليابان تقديم إسهامات إيجابية بغية تشجيع التعاون التقني في هذا المجال. ذلك أن اليابان كانت مساهماً رئيسياً في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن اليابان قد سددت، منذ عام ١٩٥٩، حصتها في هذا الصندوق، على أساس تقاسم المسؤولية. وتؤمن اليابان إيماناً ثابتاً بضرورة أن تقوم الدول الأعضاء في الوكالة الدولية والأمانة العامة ببذل الجهود اللازمة لكفالة أن يتم بفعالية تنفيذ برنامج التعاون التقني، مع إدارة كفؤة تقوم بها أمانة الوكالة. وستواصل اليابان المشاركة في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال برامج متعددة، بما فيها اتفاق التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وكذلك منتدى التعاون النووي في آسيا.

٦٣ - وتقدر اليابان الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا في مجال توليد القدرة الكهربائية فحسب، ولكن في ميدان الصحة البشرية والزراعة والأغذية والمرافق الصحية والموارد المائية، وستواصل اليابان تقديم مساهمات إلى أنشطة الوكالة في هذه الميادين، على أمل أن تعمل هذه الأنشطة على الوصول إلى فهم عام أفضل للاستعمال السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية.

٦٤ - وإذا ما وضعت في الاعتبار طبيعة الأنشطة النووية، بما في ذلك توليد القدرة الكهربائية والصحة البشرية، فإن نقل المواد المشعة، الذي ما انفك عدد من البلدان يضطلع به، يُعد عنصراً أساسياً في الاستعمال السلمي للطاقة النووية. لذا فإن ضمان سلامة نقل

المواد المشعة مسألة هامة لجميع البلدان التي تؤيد الاستعمال السلمي للطاقة النووية. هذا ويتم نقل المواد المشعة استنادا إلى الحق في الملاحقة المقرر في القانون الدولي، مع اتخاذ أشد التدابير الوقائية حرصا بما يكفل السلامة وفقا للمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمات دولية ذات مصداقية، من مثل المنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفضلا عن ذلك، أتيحت وستتاح أيضا، المعلومات ذات الصلة عن نقل المواد المشعة طواعية إلى الدول المعنية على أوسع نطاق ممكن على أساس الاعتبار الواجب لسلامة تنفيذ مثل هذا النقل ومأمونيته وسلاسته.

٦٥ - وينبغي التأكيد مجددا على حق وحرية الملاحة البحرية والجوية، وفق ما هو منصوص عليه في القانون الدولي وحسب ما هو مذكور في الصكوك الدولية ذات الصلة. وتود اليابان أن تبين أن أنظمتها الحالية توفر أساسا صالحا لعملية رقابية فعالة وتقدم سجل سلامة ممتازا تاريخيا وأن ذلك السجل يمكن الحفاظ عليه على أحسن وجه بمواصلة الجهود المبذولة للارتقاء بالممارسات الرقابية والتنفيذية وكفالة الامتثال التام للمعايير ذات الصلة والتنفيذ الدقيق للمبادئ التوجيهية؛ بما في ذلك القواعد التنظيمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة. هذا وقد طلبت اليابان أن تنظم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعثة من دائرة تقييم سلامة النقل في هذا العام المالي، بهدف إجراء تقييم موضوعي للأنظمة الوطنية اليابانية لسلامة النقل البحري. وتؤيد اليابان خطة العمل الدولية لنقل المواد المشعة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ٢٠٠٤، استنادا إلى نتائج المؤتمر الدولي المعني بسلامة نقل المواد المشعة الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

## ٥ - عالمية الشمول والامتثال

### (أ) عالمية الشمول

٦٦ - ترحب اليابان بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و بانضمام تيمور ليشتي إلى المعاهدة في أيار/مايو ٢٠٠٣. وتعتقد اليابان بأن انضمام هذين البلدين ينبغي أن يفضي إلى زيادة تعزيز نظام المعاهدة. وقد كادت المعاهدة تحقق عالمية الشمول في شتى أرجاء العالم. ففي عام ١٩٩٨، تعرّض نظام المعاهدة لتحد حين أجزت باكستان والهند تفجيرات اختبارية لأسلحة نووية. وفي مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، أوضحت الدول الأطراف أن هذين البلدين لن ينالا مركز دولتين جديدتين حائزتين للأسلحة النووية أو مركزا خاصا أيا كان. وما انفكت اليابان تحض هذين البلدين على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفهما دولتين

غير حائزتين لأسلحة نووية، وعلى التوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكذلك يشكل عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تحديا خطيرا لمصادقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي الحفاظ على جهود حثيثة لحض سائر الدول غير الأطراف، ألا وهي إسرائيل وباكستان والهند، وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٧٢ وللوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، على الانضمام المبكر إلى المعاهدة. وينبغي حث الأطراف من غير الدول في المعاهدة على الامتناع من القيام بأعمال من شأنها أن تسف هدف المعاهدة والقصد منها، وعلى اتخاذ خطوات عملية لدعم المعاهدة، ريثما يتم انضمامها إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة لأسلحة نووية.

## (ب) الامتثال

### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٦٧ - تُعرب اليابان عن عظيم قلقها من البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل تهديدا مباشرا لأمن اليابان القومي وتقوض السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها. وتُعرب اليابان أيضا عن بالغ قلقها من قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٣ بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار العالمي. وعلاوة على ذلك، تُعرب اليابان عن شديد أسفها وبالغ قلقها من البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والذي أعلنت فيه أنها ستعلق مشاركتها في المحادثات السادسة الأطراف لأجل غير مسمى وأنها صنعت أسلحة نووية. إن استحداث أو حيازة أو اقتناء أو اختبار أو نقل أسلحة نووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر لا يمكن التسامح فيه على الإطلاق.

٦٨ - وتحض اليابان جمهورية كوريا الشعبية على أن تعتمد من غير إبطاء إلى امتثال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى تفكيك برامجها النووية تفكيكا كاملا، بما في ذلك برامجها لإغناء اليورانيوم، بطريقة دائمة شاملة شفافة تخضع لتحقيق دولي ذي مصداقية. وتحض اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ألا تواصل استحداث أو اختبار أو إنتاج أو نشر أو تصدير القذائف والسلع والخدمات ذات الصلة، وعلى أن تواصل وقفها الاختياري لإنتاج قذائفها إلى أجل غير مسمى. وتشدد اليابان على وجوب أن تبقى شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ويتعزز في الوقت ذاته سلم المنطقة وأمنها واستقرارها وتلي المصالح والاهتمامات المشروعة للأطراف ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تهيب اليابان

بالمجتمع الدولي ألا يشارك في أي صفقة تثير القلق من حيث الانتشار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٩ - تشدد اليابان على أهمية الحل السلمي لهذه المسألة من خلال الوسائل السلمية في إطار المحادثات السداسية الأطراف. ذلك أن المحادثات السداسية الأطراف ما زالت هي الإطار الأنسب الذي ينبغي استخدامه استخداما كاملا. هذا وقد دأبت اليابان منذ زمن طويل على حض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة سريعا إلى المحادثات السداسية من دون شروط مسبقة. وستواصل اليابان، هي وشركاؤها الآخرون، بذل كل الجهود الممكنة للوصول إلى حل لهذه المسألة من خلال الجهود الدبلوماسية، ولا سيما عن طريق الإسهام في المحادثات السداسية الأطراف. وعلاوة على ذلك، تعتقد اليابان بأنه، إن لم يتم إحراز تقدم صوب حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ تدابير أخرى ضرورية للوصول إلى حل سلمي لهذه الحالة.

#### إيران (جمهورية - الإسلامية)

٧٠ - تقديرا منها للجهود المبذولة من المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)/الاتحاد الأوروبي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، التماسا لحل سلمي للمسألة النووية الإيرانية، تعرب اليابان عن أنها تسلم بمدى أهمية أن إيران واصلت طواعية، تعليقها لجميع الأنشطة المتصلة بإغناء اليورانيوم ومعالجته، وأنها وسعت نطاق هذا التعليق. وفي الوقت ذاته، تؤكد اليابان مجددا شديدا قلقها من أن سياسة الإخفاء، التي انتهجتها إيران حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قد أسفرت عن خروق عديدة لالتزامات إيران بامثال اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. على أنه ما زالت هناك مسائل عالقة يتعين حلها وتصفيتها.

٧١ - وتعتقد اليابان، من أجل تبديد المخاوف الخطيرة التي تساور المجتمع الدولي، بأنه يغدو لزاما على إيران أن تنفذ مخرصة جميع المتطلبات الواردة في جميع قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تعليق الأنشطة المتصلة بالإغناء والمعالجة من دون استثناء.

وفي ضوء هذا، يحظى بأهمية مماثلة أن تصادق إيران من دون إبطاء على بروتوكول المعاهدة الإضافي وأن تواصل التعاون إيجابيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بتقديم معلومات كافية وكاملة والاستجابة لأي طلب للوصول إلى أي من مرافقها، تعتبره الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرا ضروريا لها. وتتوقع اليابان أن تتكامل بالنجاح عملية المفاوضات الجارية بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة/الاتحاد الأوروبي وإيران. وعلى وجه الخصوص،

ترى اليابان أن من الأهمية القصوى أن توافق إيران، من خلال مفاوضاتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة/الاتحاد الأوروبي، على تقديم "ضمانات موضوعية" كافية بأن برنامجها النووي هو للأغراض السلمية حصراً.

### الجمهورية العربية الليبية

٧٢ - ترحب اليابان بقرار الجماهيرية العربية الليبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالتخلي عن برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل، وتعرب في الوقت ذاته عن قلقها من إخفاقات ليبيا في الماضي في استيفاء متطلبات اتفاقها الخاص بالضمانات، الأمر الذي يشكل عدم امتثال. وترحب اليابان أيضاً بتوقيع ليبيا على بروتوكولها الإضافي في آذار/مارس ٢٠٠٤ وبقرارها تنفيذ البروتوكول قبل المصادقة عليه، وتدعو اليابان ليبيا إلى القيام من غير ما إبطاء بالمصادقة على البروتوكول. ويحدو اليابان أمل كبير في أن تحذو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدول الأخرى التي تحوم الشكوك حولها في أنها تستحدث أسلحة دمار شامل، حذو ليبيا.

### الالتزامات بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٧٣ - كانت المعاهدة منذ بدء نفاذها في عام ١٩٧٠ حجر الأساس للسلم والأمن الدوليين. وعليه، يجب أن تنفذ التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف، في حالة عدم امتثال أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بعدم الانتشار، أن توافق على وقف التعاون النووي من مثل نقل البنود الواردة في القائمة الموجبة للتطبيق المتضمنة في تفاهات لجنة زانغر وفي المبادئ التوجيهية للجزء الأول من مجموعة موردي المواد النووية. وترحب اليابان بالجهود المتواصلة الدؤوبة التي تبذلها الحكومات المشاركة في مجموعة موردي المواد النووية لتحديث واستكمال المبادئ التوجيهية لهذه المجموعة.

### ٦ - الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٧٤ - تأخذ اليابان مسألة الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على محمل الجد كل الجد. ذلك أنه لا ينبغي التسامح إزاء انسحاب دولة من المعاهدة بعد أن تكون قد طورت قدرات على صنع الأسلحة النووية تحت ذريعة كاذبة: إذ أن انسحاب أي دولة من المعاهدة سيقوض على نحو خطير عالمية شمول المعاهدة وثقة الدول الأطراف بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية الدولي المستند إلى المعاهدة. وينبغي للدول الأطراف أن تتناول على الوجه المناسب هذه المسألة في استعراض الأطراف للمعاهدة عام ٢٠٠٥ وأن تؤكد مجدداً أن

أي دولة تنسحب من المعاهدة تظل مسؤولة عن الخروق التي ارتكبتها أثناء كونها طرفاً في المعاهدة.

٧٥ - وتعتقد اليابان أن أفضل طريقة للتعامل مع هذه المسألة هي في تثبيط الانسحاب، وذلك بجعل الأمر أكثر تكلفة. إذ لا ينبغي السماح لدولة تنسحب من المعاهدة بالإفادة عسكرياً من القدرات النووية التي يمكن الحصول عليها، فيما هي طرف في المعاهدة، تحت ذريعة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. بموجب المادة الرابعة من المعاهدة.

٧٦ - وفي هذا الصدد، تعتقد اليابان بأن على الدول الأطراف أن تحض أي بلد مورّد للمواد والمرافق والمعدات النووية وخلافها على أن يُجري الترتيبات الضرورية التي تخوله طلب إعادة أو إبطال مفعول أي مادة نووية أو مرافق أو معدات نووية أو خلافها كانت قد نُقلت قبل الانسحاب.

## ٧ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية و ضمانات الأمن السلبية

### (أ) المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٧٧ - تؤيد اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى ترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية. بملء حريتها وشريطة أن يُسهم إنشاء هذه المناطق في الاستقرار والأمن الإقليميين.

وفي هذا الصدد، يثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقاً خطيراً. هذا وقد أيدت اليابان، وما فتئت تؤيد كل التأييد، قرار الجمعية العامة ٦٦/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بصورة فعلية وتكون خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها. وتعتقد اليابان أن من شأن إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن يعزز قدرة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧٨ - وتلتزم اليابان التزاماً أكيداً بعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي الوسيلة الرئيسية التي تفضي إلى الاستقرار الإقليمي. ذلك أن مثل هذا الاستقرار عامل حيوي في تهيئة الظروف المواتية لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وستكتنف اليابان مشاوراتها السياسية مع الإسرائيليين والفلسطينيين لتشجيع جهودهم المبذولة من أجل السلام، وستساعد اليابان الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة وفقاً لخريطة الطريق.

٧٩ - وتقدر اليابان الجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة نظرا لإسهامها في منع الإرهاب النووي. وتأمل اليابان في أن يتم الوصول إلى نتائج مرضية لجميع الدول المعنية في المشاورات بين الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية والبلدان الخمسة في آسيا الوسطى، وأن تُعرف تلك النتائج بأنها إنجاز جديد في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ضوء هذا، ما انفكت اليابان تؤيد أعمال إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

#### (ب) ضمانات الأمن السلبية

٨٠ - من الأهمية نظر ومناقشة ضمانات الأمن ذات الصلة بالدول غير الحائزة لأسلحة نووية، الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وكذا إلى الإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الدول الحائزة لأسلحة نووية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، تؤيد اليابان فكرة أن تتم الموافقة في مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل يضم إنشاء لجنة مخصصة بشأن ضمانات الأمن السلبية.

#### ٨ - تعزيز الحوار مع المجتمع المدني والأجيال المقبلة

٨١ - من أجل النهوض بترع السلاح وعدم الانتشار، يغدو لزاما كسب فهم وتأيد الناشئة والشباب الذين سيقودون الأجيال المقبلة، وكذا المجتمع المدني برمته.

٨٢ - وترحب اليابان بتقرير الأمين العام "دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، التي أعدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويؤكد التقرير على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار للأجيال المقبلة ويضم توصيات عملية بشأن تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وبشأن التدريب في هذا المجال. هذا وما انفكت اليابان تبذل جهودا عديدة للإسهام في تنفيذ هذه التوصيات، من مثل دعوة المثقفين في مجال نزع السلاح من الخارج. وأثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بترع السلاح الذي عُقد في أوساكا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وفي سابورو في تموز/يوليه ٢٠٠٤، اشتركت اليابان مع الأمم المتحدة في رعاية "منتدى المواطنين المعني بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٨٣ - وقد قامت اليابان مع بولندا وبيرو والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وهنغاريا بتقديم ورقات عمل عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام

٢٠٠٥، وكذا إلى مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥.

٨٤ - وفي هذا الصدد، قامت اليابان، على مدى الأعوام العشرين الماضية، بدعوة أكثر من ٥٥٠ مشاركا في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بترع السلاح إلى زيارة هيروشيما وناغازاكي، وبذلك أتاحت لهؤلاء الشباب، الذين سيكونون مسؤولين عن دبلوماسية نزع السلاح في المستقبل، الفرصة لفهم الدمار المفجع والنتائج طويلة الأجل التي سببتهما القنبلتان الذريتان. وتعزم اليابان المضي في بذل مثل هذه الجهود.

٨٥ - ويعتبر عقد مؤتمر إقليمي لترع السلاح أداة فعالة أيضا لتعزيز الوعي. بمسألة نزع السلاح في المناطق المعنية. وفي كل عام، تؤيد اليابان عقد مؤتمر الأمم المعني بمسائل نزع السلاح في مدينة محلية، فتتيح بذلك فرصة قيمة لخبراء نزع السلاح المتميزين، لا من منطقة آسيا والمحيط الهادي فحسب، ولكن أيضا من كل أرجاء العالم، للمشاركة في مناقشات مفيدة.

٨٦ - وتعلق اليابان أهمية على الدور البناء الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونظرا لأهمية الحوار مع المنظمات غير الحكومية، فإن اليابان تُعرب عن تقديرها لعقد جلسة للمنظمات غير الحكومية أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة هذا، استنادا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.